مستقبل الصناعة فى مصر*

أ.د. ابراهيم يسرى**

مقدمة تاريخية

يرجع تاريخ الصناعة المصرية مثل كل الأنشطة الحضارية الأخرى إلى فترة الفراعنة الذين عرفوا استخراج المعادن كالنحاس، الذهب والفضة، ونجحوا فى صهرها وتصنيعها، وعرفوا صناعة الأثاث والأدوات الزراعية والمعدات الحربية وبناء السفن والمنسوجات، كما عرفوا صناعة البناء التى تركت لنا الكثير من الآثار التى تزخر بها مناطق كثيرة سواء كانت منشآت مثل المعابد والمسلات أو تماثيل وفى مقدمتها أبو الهول ولا ننسى الإشارة إلى الأهرام التى لا يتصور بناؤها بدون تقدم صناعى هائل لم يتمكن علماء الآثار من إدراك جوانبه حتى الآن.

يذكر التاريخ تقدم المصريين فى الصناعات والحرف التى جعلت السلطان سليم ينقل جميع العمال المهرة إلى تركيا فى شتى المجالات ومع ذلك لم تنضب مصر وشهدت نهضة صناعية هائلة فى القرن التاسع عشر على يد محمد على الذى أرسى قاعدة صناعية كبرى شملت المنسوجات، صناعات السكر وعصر الزيوت، كما ازدهرت الصناعات الحربية وتم بناء ترسانة ضخمة للسفن، دعم محمد على هذه النهضة بتقدم علمى تكنولوجى عن طريق البعثات التى أوفدها إلى دول أوروبا والمدارس المتقدمة التى أنشأها والتعليم الذى أحدث به طفرة كبيرة.

وشهدت بدايات القرن العشرين ظهور نهضة صناعية تمثلت فى صناعات القطن، السكر والأسمنت على يد عدد من المصريين والأجانب إلى أن تم إنشاء بنك مصر الذى أحدث نهضة صناعية ضخمة برؤوس أموال مصرية تمثلت فى العديد من الشركات والمصانع المصرية المتطورة وتبنى المصريون شعار "المصرى للمصرى" الذى نجح فى دعم وحماية المصنوعات المصرية.

ومع ثورة يوليو ١٩٥٢ كانت الصناعة فى مقدمة اهتمامات الحكومات المصرية فظهرت الصناعات الثقيلة والصناعات الحربية والصناعات الهندسية والمشروعات الغذائية والكيمائية التى لم تشمل جميع نواحى الصناعة فقط إنما اتسع نطاقها لتشمل المناطق الجغرافية المختلفة من أسوان إلى إدفو ونجع حمادى، القاهرة، المحلة والإسكندرية وسائر مناطق القطر.

ومع التطور السياسى الذى حدث بعد نصر أكتوبر ١٩٧٣ زاد دور القطاع الخاص المصرى والذى توسع نشاطه بعد أن وفرت له الدولة البنية الأساسية التى يحتاجها ممثلة فى المدن الصناعية وفى توفير الطاقة بأسعار مدعمة، كما وفرت له التمويل الميسر والذى تميز عن التمويل للأنشطة الأخرى كما أقامت الدولة المناطق الصناعية الحرة وقدمت حوافز تمثلت فى معاملة جمروكية تفضيلية وفى إعفاءات ضريبية فى بداية المشروعات حتى عشر سنوات من بداية الإنتاج.

الصناعة فى الاقتصاد المصرى

تمثل الصناعة مكانة متقدمة فى الاقتصاد القومى حيث بلغت مساهمة الصناعة فى الناتج المحلى القومى حوالى ١٧.٥% سنة ٢٠٠٦ بالإضافة إلى تأثيرها غير المباشر على كثير من القطاعات الأخرى مثل النقل والتجارة والخدمات وقد بلغت مساهمة القطاع الصناعى فى الانتاج

* محاضرة فى مؤتمر الانتربيلد ٢٠١٢

** وزير الصناعة الأسبق

المحلى نحو ٢٧٥ مليار جنيه بنسبة تقترب من ٨٠% بينما كان نصيب القطاع العام ٢٠% فقط.

وتشير معلومات هيئة التنمية الصناعية إلى أن إجمالى الاستثمارات فى قطاع الصناعة خلال العقدين الماضيين وصل إلى حوالى ١٤٤ مليار جنيه منها ٨٤ مليار بالأقاليم و٥٤ مليار بالمدن الجديدة، كما بلغ عدد المنشآت الصناعية المسجلة حوالى ٢٥ ألف منشأة بدأت نشاطها فى العشرين عاماً الأخيرة، وتمثل الصادرات الصناعية نحو ٥٢% من إجمالى الصادرات السلعية، كما يصل عدد العاملين فى الصناعة إلى ٢.٥ مليون عامل يمثلون ٣٠% من قوة العمل فى القطاعات الاقتصادية.

أهمية الصناعة للدولة المصرية

تختلف الصناعة بمعناها الواسع الذى يشمل الانتاج والقيمة المضافة عن أى نشاط اقتصادى آخر فى أهميته بالنسبة للدول التى تحتل مكانة إقليمية متميزة مثل مصر، فبداية لا توجد دولة متقدمة بالمعنى المباشر للتقدم دون أن تكون فيها الصناعة متقدمة ورائدة، قد توجد دول غنية ذات مستوى معيشة مرتفع لكنها تبقى بدون تأثير إقليمى حولها إلا إذا كان اقتصادها يعتمد على الصناعة إعتماداً كبيراً، وبطبيعة الحال توجد دول صناعية متقدمة بدون تأثير إقليمى، وليست هذه قضيتنا للأننا نعتقد أن مصر بتعدادها وحجمها وتاريخها لا بد وأن تكون دولة مؤثرة وقائدة إقليمياً.

ونتيجة لهذه النقطة فإن الصناعة تكاد تكون هى النشاط الوحيد الذى يحظى دائما بدعم خاص ورعاية من حكومات الدول المتقدمة دون أى نشاط آخر، ولا زلت أذكر أنه فى سنة ١٩٩٥ أعلن الاتحاد الأوروبى أن مجموع المساعدات الحكومية التى قدمت للصناعة فى دول الاتحاد وكان عددها عندئذ١٥ دولة فقط بلغ ٤٨ مليارردولار أى بمتوسط ٣ مايار دولار لكل دولة... وعندما تساءلت من موقعى كوزير للصناعة فى ذلك الوقت كيف تقومون بذلك وأنتم تدعوننا إلى أن ترفع الحكومة يدها بالكامل عن الصناعة ونتركها بدون أى مساعدة أو رعاية أو دعم.. كان ردهم أن هذه المساعدات للصناعة كانت من الحكومات المحلية للأقاليم ولم تكن من الحكومات المركزية.

أيضا يلفت النظر أنه لم تظهر مساعدات لقطاع السياحة أو لقطاع التعمير أو لقطاع التجارة أو قطاع الزراعة فهو يحظى بسياسة زراعية للاتحاد الأوروبى تقوم على دعم كبير ولا يسمح لأى حكومة بالإقتراب منها كما لو كانت بقرة مقدسة.

والجدير بالذكرإن اتفاقية المشاركة الأوروبية التى وقعها الاتحاد الأوروبى مع منظمة دول جنوب المتوسط ومنها مصر تزيل الحواجز الجمروكية عن المنتجات الصناعية ولكنها لا تقترب من المنتجات الزراعية إلا بحذر شديد.

تشكل الصناعة بعداً هاماً آخر لمصر وهو التعامل مع الزيادة السكانية المرتفعة التى تحدث بمعدل يقترب من ٢% سنويا والتى فشلت كل جهود الدولة على مدى ٢٠ عاما فى استهداف تخفيضها، إذ أن النشاط الصناعى لديه القدرة النظرية على الأقل، على الاتساع بدون حدود إذا استهدف السوق العالمى الواسع لبيع منتجاته مما يخلق فرصاً هائلة للعمالة تُحَوِلْ الزيادة السكانية من عبء ثقيل يعيق التنمية إلى قوة منتجة تدفع التنمية إلى آفاق أعلى رأسياً وأوسع أفقياً.

مقومات النمو المستقبلى فى الصناعة

١- من أهم ما تحتاجه الصناعة فى المستقبل هو أولوية واضحة فى اهتمامات الحكومة وسياستها وتتضح هذه الأولوية فى توفير احتياجات الصناعة وفى تقديم الحوافز المناسبة لاستمرار نموها، ليس فقط على المستوى المحلى وإنما على المستوى الإقليمى والدولى، وتتحدد هذه الإحتياجات بفتح قنوات الاتصال المباشر مع رجال الصناعة بصفة مستمرة ومتواصلة لتدارك المتغيرات المحلية والدولية فى الوقت المناسب.

٢- رغم الإقتناع الكامل والتأكيد القوى بأن القطاع الخاص هو اللاعب الرئيسى فى الميدان الصناعى إلا أن هذا لا

يمنع المؤسسات الحكومية من الاسهام فى المشروعات الصناعية عند بدئها مشاركة مع القطاع الخاص حتى يتم إنشاء الوحدات الصناعية خاصة الكبيرة منها ثم الخروج لاتاحة الفرصة للمستثمرين المصريين فى المشاركة وحتى تنتقل المساهمات الحكومية إلى مشروعات أخرى جديدة.

٣- الاستثمار الصناعى استثمار له سمات خاصة من احتياجه للأرض المُرَفقة، والعمالة المدربة والتميل المناسب وبدون اهتمام الحكومة بهذه العوامل كلها لن تحقق الصناعة ما هو مطلوب منها فى دفع عجلة التنمية والنهوض بالاقتصاد القومى.

٤- تلعب المنافسة دوراً هاماً فى الارتقاء بجودة الصناعة وتخفيض تكلفتها ولن تتحقق المنافسة إلا بضمان استمرار دخول مستثمرين جدد إلى الساحة الصناعية ولضمان ذلك لا بد من سياسة ضريبية تمنح المشروعات الصناعية إعفاء ضريبياً فى سنوات إنتاجه الأولى حتى تستطيع الوقوف والنمو الكافى ثم تحصل عنها الضرائب المقررة.

٥- لا تزال البيروقراطية الحكومية تمثل عائقاً كبيراً أمام تطور المشروعات الصناعية ونموها، ولا بد من إيجاد آلية جديدة لمعالجة آثار هذه البيروقراطية تسمح للمستثمر الذى يجد صعوبة أو تأخيراً فى قرار حكومى يحتاجه أن يلجأ إليها وتكون لقراراتها صفة تنفيذية تحترمها الادارات الحكومية والمستثمرون.

٦- تمثل المناطق الحرة الصناعية عاملا هاماً فى ممارسة النشاط الصناعى بعيداً عن البيروقراطية الحكومية كما أنها تتيح فرصاً للعمالة ترتبط بتصدير المنتجات، ولا بد من الإهتمام بها ونشرها فى شتى المناطق الجغرافية فى البلاد، ولا يمثل الاعفاء الضريبى الحافز الأكبر فيها بقدر ما يمثل التعامل مع جهة حكومية واحدة أهم الإعتبارات بالنسبة للمستثمر.

٧- إذا كان مقدرا للصناعة المصرية أن تغزو منتجاتها أسواق العالم على نطاق واسع فلن يتأتى هذا إلا بواسطة كيانات صناعية كبيرة ضخمة لديها القدرة على إنتاج كميات كبيرة بتكلفة مناسبة فى وقت مناسب، ويشكل كِبر المنشآت الصناعية عقبة فى المفهوم المصرى والحكومى الذى يعتقد خطأ أن كل كيان كبير يشكل إحتكاراً وبالتالى تضع القواعد قيود على كبر حجم الصناعة، ولا بد من التعامل مع هذه القضية من مفهوم جديد يفرق بين كبر حجم الصناعة وبين الممارسة الإحتكارية وهى الممارسة غير المشروعة التى تؤثمها جميع القوانين.

٨- لن تنهض الصناعة أو حتى تستمر على حالتها دون أن تتدهور ما لم تهتم الدولة بالتعليم الفنى وتوليه العناية التى يستحقها، إذ أن كثير من مدارس التعليم الفنى ومراكزه تمنح شهادات لمن لا يستحقها، لأنه لم يتلق أى تعليم أو تدريب، فيتخرج جيل من الشباب لا يتحمل أن يتواجد فى المصنع ساعات العمل المعتادة، ولعل وجود أكثر من مائة ألف عامل من بنجلاديش فى مصانع الملابس المصرية فى الوقت الذى يشكو فيه مجتمعنا من البطالة خير مؤشر على ذلك.

٩- من المعروف أن استثمارتات القطاع الخاص فى الصناعة قامت على يد الكوادر التى تدربت فى القطاع العام وعلى يد العمالة التى تخرجت فى مراكز تدريبية، ولا يزال الصناع مقصرين فى التدريب الذى يتيحونه لعمالهم وكوادرهم الفنية، لا بد أن يتغير هذا المفهوم ويجد القطاع الخاص التربة المناسبة للإنفاق على تدريب كوادره ورفع مستواهم دون أن يعانى من تركهم مصانعهم بعد تدريبهم.

١٠- الجودة... الجودة... الجودة... كانت ولا تزال وسوف تستمر مفتاح التقدم والنهضة فى المجالات الصناعية، ولا يجب الإهتمام برفع الجودة فقط وإنما لا بد من محاربة المنتجات المتدنية فى الجودة بشتى الطرق، وتزخر كتب نهضة النمور الأسيوية بدلائل قوية على إهتمام الحكومات بمحاربة المنتجات الرديئة ومنعها تماماً من الأسواق.

١١- التسويق هو القاطرة التى تشد وراءها قطاعات الصناعة المختلفة، ومصر لا تزال فقيرة جداً فى أساليب

ودراسات التسويق التى تهتم بمعرفة احتياجات العميل وتوفيرها، كما تهتم أيضاً بداسة المنتجات المنافسة أو التى يحتمل أن تكون منافسة فى المستقبل، ومن الممكن أن تشترك القطاعات الصناعية فى دراسة التسويق المطلق بحيث يستفيد من نتائجها كل المشاركين فتقل التكلفة بالنسبة لكل مصنع.

١٢- الانتاج اليدوى وخاصة الأثاث والسجاد والحلي والمجوهرات سوف يظل متميزاً فى كافة أسواق العالم، ولا بد لمصر أن تستعيد هذه الأسواق بعد أن وجدنا إسرائيل تنافسنا فى منتجات خان الخليلي، كما تنافسنا الصين فى كل ما هو عربي إسلامي بما فيها سجادة الصلاة التى يشتريها المسلمون جميعاً فى رحلاتهم للحج والعمرة ويكتفون بأن يستخدموها للصلاة والدعاء ويهملون ما أخبر به رسولنا صلى الله عليه وسلم من أن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه وأن من غشنا فليس منا.

هذه خواطر قصد بها أن تثير المناقشات حول مستقبل الصناعة فى مصر وكُتبت في وقت نعانى فيه عدم إستقرار ندعو الله ألا يدوم طويلاً.